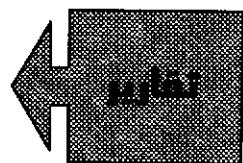


أ. د. عبد الرحيم علي محمد ابراهيم<sup>(١)</sup>

## الاجتهد الجماعي ومجامع الفقه الاسلامي

نموذج مجتمع الفقه الاسلامي في السودان



سواحلها، وتعددت مواردها، فلو أراد طالب علم أن يلما إماما كاملا بما يستجد في فرع من فروع اللغات أو مذهب من مذاهب التربية وعلم النفس لتعذر عليه، فضلا عن فروع الطب أو الأحياء والنبات، وكثير من ذلك ربما لزم الفقيه في حال الإجابة على بعض المسائل التي يستلزم فهمها وتحrirها إماما بهذه

**مدخل**  
الفقه هو فهم المسائل وتحrirها أولا ثم توجيهها وبيان موقعها من التشريع من حيث الجواز او المنع او الاستحسان او الكراهة او سواها.  
وقد كان فقهاؤنا وعلماؤنا الأوائل يشترطون في الفقيه المجتهد شرائط لا تكاد في زماننا تتوفّر لأحد، فقد شرّحت العلوم وتفرّعت وتباعدت

ليتناولها بعد ذلك من جميع جوانبها.

وقد ساعد الفقهاء الأوائل على ذلك المنهج الموسوعي أمران:

أولهما: تفرغ كامل للعلم وصبر عليه وزهد في كمالات الحياة، أعادتهم على صرف الأوقات في البحث والنظر دون التفات إلى مشاغل اكتساب الرزق والتَّوسيع في مطالبه.

ثانيهما: ان أنواع العلوم كانت محدودة ومعدودة بحيث يطمع المجتهد أن يلم بكثير منها، إذا امتد به عمر، ولم تكن المستجدات العلمية قد تسارعت وتكاثرت على النحو الذي نراه في هذا العصر.

ولا يزال أهل الاختصاص المعاصرون في قلق مستمر وإشراق أن يكون قد صدر في المنشورات بحث مما يتصل

العلوم او بمبادئها العامة على الحد الأدنى.

لقد كان البحث في قضية من قضايا الطهارة يستدعي بين يدي الفقيه عدَّة مسائل تتعلق بعلم وظائف الأعضاء او الفسيولوجيا؛ ليدرك ما هو معتاد وما هو غير معتاد، وما هو مرضي وما هو عرضي، ليكون ذلك فرقاناً له في بيان السلوك الواجب اتباعه في كل حالة من الحالات المختلفة.

ولا شك أن المجتهدين من علمائنا كان أحدهم إذا عرضت له مسألة ورأى أن النظر فيها لا تكتمل أدواته إلا بالإمام بمسائل أخرى عديدة، انصرف ليعمل تلك المسائل العلمية في مصادرها، أولاً، ثم يورد على المبحث الفقهي كل شاردة من مسائل العلوم الأخرى المساعدة

زماننا هذا مجتمع للفقه الإسلامي في كثير من بلاد الإسلام، وما هي إلا منابر يجتمع فيها أهل الفقه والاجتئاد ليورد بعضهم على بعض، وليضم فيها الرأي إلى الرأي والقول إلى القول ثم يكون من ذلك اجتئاد جماعي تكون حجيته أقوى من حجيته قول الفرد فهو بمعنـاة الإجماع وإن كان إجماعا لا يلزم، لأن اجتئاد العلماء الأفذاذ تبقى حجيته وزنه، ولا يحـرر على جمهور المسلمين أن يأخذوا بقول عالم مجتهد وإن خالف قوله اجتئاد المجمع أو المـاجـع ففي ذلك توسيع على المسلمين، وأكثر المـاجـع تصدر عن تقرـيب وتوـقـيق بين الآراء المتعددة، وقد يخالف بعض أعضائـها الرأـي الذي يصارـ إليه ولكن العبرة بـغلـة الآراء وبـما يكون عليه أكثر أهل المـاجـع.

باختصاصـهم، يـفوـت عليهم الإلـامـ بهـ، ولا تـزالـ المؤتمـراتـ العالميةـ تـجمـعـ المـختصـينـ لـتبـالـ المـعـلومـاتـ وـالـمنـاظـرةـ فيـ المسـائلـ الـمـسـتجـدةـ لـيـطـمـئـنـ الـواـحـدـ مـنـهـمـ إلىـ مـبـلـغـهـ منـ الـعـلـمـ وـمـوـقـفـهـ فـيـ المـتـابـعةـ، وـمـنـ هـنـاـ بـرـزـتـ الحاجـةـ إـلـىـ الـاجـتـهـادـ الجـمـاعـيـ، وـهـوـ نـوـعـ منـ تـكـاملـ الـعـارـفـ وـضـمـ الـجهـودـ وـالـموـازـنةـ بـيـنـ الـآـراءـ، وـهـنـىـ يـخـرـجـ الـاجـتـهـادـ الـفـقـهيـ ثـمـرـةـ نـظـرـ شـامـلـ مـنـ جـمـيعـ الـلـوـجـوهـ، وـتـرـجـيـحـ بـيـنـ الـمـتـعـادـلـاتـ مـنـ الـمـصـالـحـ وـالـمـفـاسـدـ.

وـأـصـلـ الـاجـتـهـادـ الجـمـاعـيـ فـيـ الإـجـمـاعـ وـهـوـ مـصـدرـ مـصـادرـ الـفـقـهـ الـاسـلـامـيـ مـعـرـوفـ، وـيـقـومـ عـلـىـ الشـورـىـ بـيـنـ الـفـقـهـاءـ وـلـكـنـ الإـجـمـاعـ قـدـ يـشـرـطـ فـيـهـ إـجـمـاعـ أـهـلـ الـعـلـمـ، أـمـاـ الـاجـتـهـادـ الجـمـاعـيـ فـيـنـعـقدـ بـالـأـكـثـرـيـةـ، وـتـحـقـيقـاـ لـفـكـرـةـ الـاجـتـهـادـ الجـمـاعـيـ فـقـدـ نـشـأـتـ فـيـ

المترس في استبطاط الأحكام، مع رأي المختص الذي يعين الفقيه في فهم المسألة وفي تحديد وتحrir الموضوع.

فإذا أخذنا مسألة الإجهاض مثلا فإنها تشتمل على مسائل عديدة منها ما يدخل في تفسير النصوص وأدواته واللغة والتركيب ومعارضة النصوص بعضها مع بعض. ومنها ما يدخل في علوم الحياة كتحديد الزمن الذي تنفح فيه الروح، وهل نفح الروح هو بداية الحياة أم أن الحياة سابقة لنفح الروح، ومتي تبدأ حرمة النفس المحرمة بالآلية (قل تعالوا أتيل ما حرم ربكم عليكم لا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله

وقل أن تنظر هذه المجامع الفقهية في الأمور التي سبق البحث فيها، وتتأمذ فيها المحذثون على الفقهاء السالقين، بل أكثر نظر المجامع في النوازل من القضايا التي أحدثت بسبب التطورات التقنية والعلمية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

فمن هذه القضايا المعاصرة مشكلة الإجهاض وهي قضية قديمة ولكن الجديد فيها شيوع الظاهرة واضطرار بعض الناس إليها، وتتنوع وسائلها.

وكل ذلك مشكلة استنزار الاجنة، واستئجار الأرحام ومثل هذه القضايا التي يصدق عليها قول بعض الأولين (يحدث للناس من الأقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور) إن هذه القضايا وأمثالها لا يصلح لها إلا اجتهاد جماعي، يلتقي فيه، رأي الفقيه العالم بالمقاصد الحافظة للنصوص،

ومنْ هذِهِ الْمُسَالَةِ مُوضَعٌ  
الْهُنْدَسَةُ الْوَرَاثِيَّةُ فَهُوَ مُوضَعٌ  
يُصْعِبُ تَصْوِيرَهُ ابْتِدَاءً مِنْ دُونِ  
شَرْحِ الْمُخْتَصِينَ بِهِ وَبِإِلَامِهِمْ  
لِفَوَائِدِهِ وَمُضَارِهِ وَمُخَاطِرِهِ، وَقَدْ  
يُلْزَمُ لِفَهْمِهِ وَالْحُكْمِ فِيهِ تَشَاورٌ  
كَثِيفٌ مَعَ مُخْتَصِينَ فِي عِلْمِ  
النَّبَاتِ وَالْأَحْيَاءِ وَالْحَيْوانِ، إِذَا نَأَى  
الْهُنْدَسَةُ الْوَرَاثِيَّةُ امْتَدَتْ تَطْبِيقَاتُهَا  
إِلَى جَمِيعِ الْمِيَادِينِ.

و لذلك فقد كان تكوين  
المجامع الفقهية في كثير من

إلا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم  
تعقلون). (٢) هل النطفة والعلاقة  
داخلة في هذا، أم أن حرمة هذه  
النفس تبدأ بعد أن ينشأ خلقاً آخر  
(ثم إنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله  
أحسن الخالقين) (٣)، وفي كل هذه  
المسائل الفرعية يكون علم  
الأجنة هادياً للفقير بما يقدمه من  
جواب على هذه المسائل، وإذا  
قيل إن الإجهاض جائز إذا خيف  
على حياة الأم، فمتى يكون  
الخوف على حياة الأم متحققاً  
ومتى يكون مطعوناً؟ وأي تلك  
الأحوال يجوز معه الإجهاض  
وأيها يمنع فيه؟

هذه مسألة أوردناها على  
سبيل المثال لبيان التداخل بين  
العلوم، وكون عالم الأجنحة في  
هذه القضية محتاج إليه مثل  
الحاجة إلى عالم النصوص وفقيه

عن شخص واحد كما هو الحال في نظام المفتى الذي تعمل به كثير من البلدان، وكان معمولاً به في السودان.

وقد نص قانونه على أنه هيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية<sup>(٤)</sup>، وقد عين رئيس هذا المجمع من بين علماء السودان البارزين، وهو بالإضافة إلى رئاسة المجمع يشغل منصب المستشار لرئيس الجمهورية في شؤون التأصيل، وأفاد الجمع بين الوظيفتين في إيجاد علاقة عضوية بين المجمع، كهيئة مستقلة، وبين رأس الدولة الذي يحتاج إلى فتوى العلماء واجتهادهم في كثير من الشؤون المستجدة من قضايا الدولة والحكم، وقد يطلب رئيس الدولة رأي المجمع أو يبادر المجمع بالنصح وإبداء الرأي.

### التكوين:

البلدان مؤلفاً من اختصاصات مختلفة متباعدة. وقد رأيت أن أقدم نبذة عن مجمع الفقه الإسلامي في السودان من حيث تكوينه وأختصاصاته والمسائل التي عرضت عليه وأردت بذلك عرض نموذج من النماذج التطبيقية للإجتهداد الجماعي المعاصر.

### مجمع الفقه الإسلامي في السودان الإنشاء:

نشأ مجمع الفقه الإسلامي في السودان بقانون أجازه المجلس الوطني في عام ١٩٩٨م، وأصبح بذلك وريثاً لمجلس الإفتاء الشرعي الذي كان قائماً بهذه الوظيفة في إطار محدود، ولكنه كان أيضاً ناطاً من الفتوى الجماعية الصادرة عن مجلس لا

التساؤلات والإيضاحات، ومن المفيد أن أبين أن المجمع لم ينقسم فيه الرأي أبداً بين أهل الفقه وأهل العلوم فيكونوا فريقين متبابنين، بل تختلف الآراء عادة على أساس الاجتهداد الفقهي وعلى أساس فردي أكثر الأحيان.

ومما يعين على الجمع بين أصحاب المشارب المتباعدة في المجمع أن رئيس المجمع وهو الشيخ البروفيسور أحمد علي الإمام ممن يجمعون بين طريقة المشايخ ومنهجهم المعروف وبين التأصيل المعاصر على طريقة الجامعات الأوروبية، فهو شيخ وأبن شيخ تلقى التعليم على والده، وكان من أهل الفتوى المتقدمين، ثم تخرج في جامعة إسلامية، ولكنه التحق بعد ذلك بجامعة بريطانية، وتخرج بشهادة الدكتوراه، فالمجمع الفقهي

شكل المجمع من أربعين عضواً جُلُّهم من كبار الفقهاء وعلماء الأصول واللغة: وضم في عضويته بعض الأطباء وعلماء الطبيعة والفالك وأساتذة في علم الحيوان وأخر في الهندسة وبعض المختصين في علم الاقتصاد وعلم النفس، وقانونيين.

وقد رُوعي في تكوين المجلس تنوع الاختصاصات العلمية مع كون هؤلاء الفنانيين لهم إمام حسن بالعلوم الإسلامية وإن لم يبلغوا درجة التخصص فأكثرهم يحفظ القرآن عن ظهر قلب ويحفظ الحديث، ويلم بمسائل الفقه الإسلامي إماماً جيداً.

واجتماع هؤلاء مع الفقهاء المختصين في علوم الشريعة أضاف حيوية لاجتماعات المجمع، وولد كثيراً من

- ٤- التنسيق مع أجهزة الرقابة الشرعية والمؤسسات والهيئات المالية للتعاون معها في مجالات البحث وتوحيد الفتوى.
- ٥- التوجيه الأمثل لجهات الاختصاص بالخيارات الفقهية والمبادرة بتقديم المقترنات التي يراها مناسبة لأجهزة الدولة.
- ٦- المساهمة في تأصيل القوانين بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- ٧- يصدر المجمع الفتاوى والتوجيهات والتوصيات في أي من المسائل شريطة أن لا تكون:
  - أ- معروضة أمام المحاكم المختصة.
  - ب- فصلت فيها المحاكم.

<sup>(١)</sup> دوائر المجمع و اختصاصاتها يتكون مجمع الفقه الإسلامي من خمس دوائر هي:

- ١- دائرة الأصول والمناهج.

بعضويته ورؤاسته جمع بين المنهجين المؤثرين في حاليتنا المعاصرة ومجتمعاتنا أشد التأثير، الأصيل والمعاصر.

**أهداف المجمع و اختصاصاته<sup>(٢)</sup>** نص قانون المجمع على أن يعمل المجمع على تنفيذ أهدافه بكل الوسائل المتاحة المناسبة وحدد اختصاصاته التي نورد منها:

- ١- اعتماد الأسس والوسائل الموضوعية والعلمية لإصدار الفتاوى والتوجيهات والتوصيات.
- ٢- إجراء البحث و الدورات في المسائل المعروضة لبيان الحكم الشوعي فيها.

**٣- تشجيع البحث العلمي في النوازل، والتعاون مع جهات الاختصاص في الجامعات والمراکز العلمية والمجامع الفقهية في الداخل والخارج.**

## من شؤون الفرد والدولة والمجتمع.

## ٢- دائرة شؤون المجتمع و الثقافة.

٢- تختص دائرة الشؤون الدستورية والقانونية بالآتي:

- أ- مسائل الأقضية القانونية

- ٣— دائرة الشؤون الاقتصادية.
- ٤— دائرة الشؤون الدستورية و القانونية.

## **ب - علاقات الدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية.**

الخصائص الدوائر  
١- تختص دائرة الأصول  
والمناهج بالآتي:  
١- تبحث الأصول الكلية  
التي تتطلاق منها الأمة لتحقيق  
مقاصدها.

**٢ - تختص دائرة الشؤون الاقتصادية بالآتي:**

- أ - دراسة المسائل المتعلقة بإدارة الاقتصاد على هدى الشريعة الإسلامية.**
- ب - شؤون المعاملات المالية الإسلامية والحقوق الدولية.**

أ - الفقهيات التي تنشأ من تنزيل العلوم على الواقع وأثار الثقافات المعاصرة على سلوك الناس.

ب - فقهيات التداوي والتبيير الحضري والسكنى وفقهيات التغذية واللباس إلى آخر ذلك.

ج - تقويم الكشوف العلمية والبحث على توظيف نتائجها لخدمة الإنسان وتسخير قوى الطبيعة واستبطاط طاقاتها وترشيد استخداماتها لتحقيق مقاصد الشرع.

د - تأصيل العلوم الكونية الأساسية وبرئتها مما خالطها من رؤى إلحادية زائفه وفلسفات مادية بائدة.

هـ - بحث التراث الإسلامي في مجال العلوم الكونية وإبراز إسهامات العلماء المسلمين وتطويرها.

ج - شؤون المصارف والشركات والعلاقات الاقتصادية الدولية.

د - كل المسائل والأقضية والمواضيعات المالية.

٤- تختص دائرة شؤون المجتمع والثقافة بالآتي:

أ - دراسة تنظيم المجتمع على هدى الشريعة الإسلامية.  
ب - توجيه حركات الجماعات والسكان والعشائر والقبائل وشأن الأسرة والمرأة ورعاية الطفولة.

ج - تأصيل الشأن الثقافي وما ينشأ من متغيرات وأقضية متحدة في هذا المجال ويدخل في ذلك التفاعل الثقافي والإعلامي مع غير المسلمين.

٥- تختص دائرة العلوم الطبيعية والتطبيقية بالآتي:

القضايا فمنها ما كان في الأمور المصرفية أي فقه المعاملات، ومنها ما تعلق بالأهله ومنها فتوى حول الفياجرا (عقار مشهور) ومنها مبلغ الديبة المقررة في القتل الخطأ، ومنها مسألة حول المسجد الأقصى والعمليات الاستشهادية ... ومنها شرعية الذبح في المسالخ الحديثة.

وقد رأى المجمع أن يكون لجنة مختصة للنظر في فتاوى الأحوال الشخصية لكثرة المسائل المعروضة من الجمهور ولكن دون الفتوى فيها ميسورة على أهل الاختصاص من العاملين في مجال القضاء الشرعي، وقد عرض على هذه اللجنة حوالي ١٥٢٠ استفتاء أكثرها يدور حول الطلاق والزواج والنسب والتبني<sup>(٩)</sup>.

**ما قبل المجمع**  
سبق قيام المجمع نوع من الاجتهاد الجماعي تمثل في مجلس الإفتاء الشرعي، وبلغت الموضوعات التي أصدر فيها فتوى أو ناقشها مائة وخمس وستين في مسائل جدولة الديون لحكومة السودان والفوائد المتربطة عليها وحكم التأمين التجاري ومسائل التقىح الصناعي و Zakat المرتبات والأجور وZakat الشركات المملوكة لحكومات أخرى ومسألة إنشاء مبان للزكاة من مصارفها ... الخ.<sup>(٧)</sup>

**بعد قيام المجمع**  
نماذج من المسائل التي عرضت على المجمع<sup>(٨)</sup> تعددت الموضوعات التي ناقشها المجمع معروضة عليه من الجمهور أو ابتداراً من بعض أعضائه. ولقد تنوّعت

يحسب بها الشروق والغروب وأن نسبة الخطأ في الحساب قد لا تعدوا ثانية في ملايين السنين.

وقد قرر المجمع ما يلي:

١- بما أن المطلوب شرعا هو إثبات بداية الشهر ونهايته فقد اقر أن الأخذ بالحساب الفلكي ضروري لتقدير إمكان الرؤية أو عدمها.

٢- مع أن الأخذ بالحساب ضروري إلا أنه لا يغني عن تحري الرؤية سواء كان ذلك بالعين المجردة أو من خلال آلة بصرية مساعدة للنظر.

٣- في حالة عدم إمكان الرؤية وفق الحساب الفلكي فلا يدعى المسلمين لتحريها وينبغي على اللجان المعنية بإعلان ثبوت الرؤية ألا تجتمع ابتداء لاستقبال أي شهادة أو أخبار عنها.

٤- إذا أعلنت دولة ثبوت الرؤية بشهادة وكان الحساب

و حول المجمع كثيراً من المسائل الى الدوائر المختصة لتدريسها وتفتي فيها مباشرة.

وفيما يلي بعض الفتاوى التي عرضت على اجتماع المجمع وأفتى فيها:

في شأن إثبات الأهلة دار حوار طويل بين الأعضاء حول الأخذ بحساب الفلك في إثبات الرؤية، وقد اعترض بعض أعضاء المجمع بأن حساب الفلك ليس قطعياً، واستدل بالاختلافات التي تقع بين الفلكيين، وذهب الى أن الرؤية المذكورة في حديث رسول الله (ص): (صوموا لرؤيتهم وافطروا لرؤيتهم) هي التي يجب أن تعتمد. لكن أكثر الأعضاء ومنهم المختصون في الدراسات الفلكية والطبيعية، أكدوا أن حساب الفلك مضبوط ضبط الساعة التي

في شأن العمليات  
الاستشهادية  
ناقش المجمع مسألة العمليات  
الاستشهادية ودار حوار حول  
المسائل التي تشمل عليها  
القضية، ومنها قتل من لا يقاتل  
من الصبيان والنساء ومنها أن  
يقدم المرء على قتل نفسه، لينكى  
عدو الاسلام، وقد أصدر المجمع  
فتواه في هذه المسألة على النحو  
التالي:  
الحمد لله رب العالمين ..  
والصلوة والسلام على رسول الله  
الأمين إمام المتقين وقائد  
المجاهدين، وبعد:  
ففي اجتماع رؤساء ومقرري  
دوائر المجمع الذي انعقد في  
مساء يوم الثلاثاء (١٥ صفر  
(٢٠٠١/٥/٨) هـ - ١٤٢٢  
بمقر المجمع بالخرطوم، صدرت  
الفتوى الخاصة بحكم العمليات

ينفي إمكان الرؤية في تلك الليلة  
لاستحالته فلكياً فإن ذلك الإعلان  
مردود وتلك الشهادة لا تعتمد.

٥- إذا كانت الرؤية ممكنة  
وفق الحساب كان إثباتها ممكناً  
بشهادة عدلين اثنين أو بشهادة  
عدل واحد رجلاً كان أو امرأة.

٦- الخبر المعلن عن رؤية  
الهلال يؤخذ به مثماً يؤخذ  
بالشهادة إذا كان مصدر الخبر  
جهة مسؤولة في دولة اسلامية  
وكانت الرؤية ليلتاذ ممكنة  
بالحساب.

٧- إذا ثبتت الرؤية المتفقة  
مع الحساب في أي بلد فإنه يجب  
الأخذ بها في كل البلدان التي  
يجمع بينهما ليل واحد من حيث  
أن المسلمين أمة واحدة وأن نقل  
خبر الرؤية ميسور في هذا  
العصر لحظياً.

٢- أنه يجري المسلمين على العدو ويحرضهم.

٣- أنه فيه النكارة بالعدو.

٤- أنه يضعف نفوس الأعداء فيروا أن هذا صنيع واحد منهم، فكيف جمِيعهم!  
والله ولِي المتقين وناصر المجاهدين .. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين).

**في شأن الميقات المكانى لأهل السودان**

أفتى المجمع بجواز الإحرام من جهة للحاج أو المعتمر من السودان والواصل إلى جهة جوا أو بحراً بشرط عدم تجاوز جهة من غير إحرام إذا كان قاصداً مكة.

**مسألة توليد النقود أو خلق الاتتمان**  
دار حوار حول المصطلح، واستحسن بعض العلماء تسميته

ال福德ائية والاستشهادية، ونصها ما يلي:

(الاصل أن كل ما يفعله المجاهد بقصد إغاظة العدو والنيل منه من الإحسان المستحب، وأن كل ما يرعب أعداء الله ورسوله والمسلمين مطلوب).

فمن كان قاصداً الاتخان في العدو، والنيل منه، وإغاظته، وإبرهابه، مبتغيًا وجه الله تعالى ومرضاته، فهجم على عدو كثير أو ألقى بنفسه فيهم ولو غالب على ظنه أو تيقن أنه مقتول أو ميت، فهذا جهاد وعمل استشهادي مشروع قام عليه الدليل الشرعي وفهمه الصحابة والسلف رضي الله عنهم وعملوا به. وفيه تتحقق مصالح عظيمة له وللامة منها:

١- أنه طلب للشهادة.

٢- إن مؤسسات المجامع الفقهية هي وجهه من وجوه الاجتهد الجماعي ملائم لزماننا وفيها كثير من الفقه الحي المتتطور.

٣- المجمع الفقهي في السودان خطوة متقدمة في إتجاه الاجتهد الجماعي وربط الاجتهد بعمل مؤسسات الدولة الإسلامية وبقراراتها لتكون منضبطة بالفقه الإسلامي.

٤- التنسيق بين المجامع الفقهية المنتشرة يقوي عملها، ويزيدها حيوية ويعين على التقريب بين مذاهب المسلمين واجتهادات علمائهم.

بتوليد النقود لأن المصارف تتشئ وسائل دفع مالية دون رصيد من النقود الحقيقة للعملة لديها.

وقد قدمت ورقة للمجمع من أحد علماء الاقتصاد يرى فيها عدم جواز هذا الأسلوب من أساليب التعامل المصرفي.

وقد أورد عليه علماء آخرون بعض الملاحظات وأجيب عليه ببحث مناظر ودار نقاش طويل حول المسألة من حيث المصالح والمفاسد ومن حيث الضرورات العملية.

### الخلاصة

١- إن نظام الاجتهد الجماعي ضرورة من ضرورات العصر بسبب التخصص الدقيق وبسبب أنواع القضايا المركبة التي يستلزم النظر فيها، إماماً بكلفة وجوه المسألة.

## الهوامش

- (١) مدير معهد الخرطوم الدولي اللغة العربية، رئيس لجنة شؤون المجتمع والثقافة بمجمع الفقه الاسلامي.
- (٢) الانعام / ١٥١.
- (٣) المؤمنون / ١٤.
- (٤) انظر قانون مجمع الفقه الاسلامي.
- (٥) قانون مجمع الفقه الاسلامي لسنة ١٩٩٨م، الفصل الثاني، المادة ٥.
- (٦) الهاشم غير واضح؟
- (٧) خليفة البكر الحسن، الاجتهد الجماعي في السودان، مجلة الفقه الاسلامي، العدد الأول ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م، ص ٤١.
- (٨) مجلة مجمع الفقه الاسلامي، مختارات من قرارات المجمع، ص ٣٠٩ – ٣٢٤.
- (٩) المرجع السابق.